بيان صحفي..

بيان ترحيب بالقرار الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على قادة فصيلي مايسمى الجيش الوطني السوري "فرقة الحمزات /لواء سليمان شاه".

في خطوة هامة وإن جاءت متأخرة وغير كافية، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، يوم الخميس، عبر قرارها الصادر بموجب الأمر التنفيذي برقم / ١٣٨٩٤ /، بفرض عقوبات اقتصادية على فصيلين من فصائل ما يسمى الجيش الوطني السوري، وثلاثة قياديين ضمن تلك الفصائل لقيامهم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في عفرين، و المناطق المحتلة من قبل المحتل التركي وأعوانه .

فيما تستمر معاناة المدنيين المتبقين في المدن المحتلة(سري كانيه/عفرين)، ومناطق أخرى كما هوحال المهجرين في المخيمات وأرياف مدن شمال وشرق سوريا، تتوالى جرائم الجيش التركي، والفصائل الإرهابية الموالية له، بشكل يومي، والمتمثلة باتباع سياسة الاحتلال، والتهجير والتتريك، والتغيير الديموغرافي للمناطق المحتلة، والتي ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولاتها اللاحقة، كذلك إتفاقية حماية حقوق الشعوب الأصيلة، والعهدين الدوليين لحماية الحقوق المدنية، والسياسة والاقتصادية للمدنين خلال الحروب، والنزاعات المسلحة، كل هذه الجرائم الممنهجة، تجاوزت مسألة انتهاك، أوخرق لقانون أو عهد أو إتفاقية دولية تحمي حقوق الإنسان .

بالرغم من أهمية القرار الصادر عن الخزانة الأمريكية، واستهدافه للفصيلين الإرهابيين "فرقة الحمزة _لواء سليمان شاه" في عفرين، والمناطق الأخرى، إلا إن هذا القرار ليس كافياً، وشاملا وجاء بشكل متأخراً، حيث كان من الواجب والضرورة الملحة، أن يشمل جميع الفصائل المنضوية تحت عباءة قوى الأئتلاف، ومايسمى الجيش الوطني، وقيادة الجيش التركي من العسكريين والسياسيين معاً، الذين مارسوا شتى وسائل القمع، والإرهاب بحق السكان الأصليين خلال الاحتلال وبعده..

نحن في لجنة مهجري سري كانيه/رأس العين/رش عينو، نشاطر شعبنا المهجر من عفرين، والمناطق الأخرى ترحيبهم بهذا القرار، ونعتبره بداية مرحلة جديدة، لإدانة هؤلاء القتلة قانونياً ، وإحالتهم إلى العدالة الدولية، ونتمنى أن تشمل القرارات القادمة جميع الفصائل، والقوى الإرهابية بشقيها السياسي، والعسكري والأمني، وإدراجهم على لوائح، وقوائم التنظيمات، والتيارات الإرهابية دولياً.

كما ندعوا المجتمع الدولي إلى الخروج عن صمته المخجل، حيال الجرائم، والويلات والكوارث، التي ترتكب داخل المناطق المحتلة(سري كانيه /عفرين/كري سبي وغيرها) ، أمام أنظار العالم وتحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية وإدانة هذه الجرائم، والعمل على إيقافها، وإنهاء احتلالهم للأراضي، وإرهابهم ضد السكان الأصليين، وتسهيل عودة آمنة للمهجرين إلى مناطقهم.

كما ندعو جميع الدول ذات التأثير السياسي والاستراتيجي، في الملف السوري، والتي تحارب التنظميات الإرهابية(تنظيم القاعدة، وداعش، والمنظمات الإخوانية) في سوريا، أن تحذو حذو القرار الأمريكي الأخير ذلك بفرض قيود وعقوبات إقتصادية واسعة النطاق على كافة الفصائل المسلحة والمدعومة من قبل المحتل التركي.

إدارة لجنة مهجري سري كانيه /رأس العين /رش عينو

الحسكة _ ١٩ آب ٢٠٢٣